مراكز الاقتراع أغلقت أبوابها و72 ساعة تفصل الجميع عن إعلان النتائج الرسمية ... كحد أقصى

تونس جددت برلمانها ... وعينها على «الرئاسية»

راشد الغنوشي مدليا بصوته

جانب من مؤتمر الهيئة العليا للانتخابات

تونس - «وكالات»: اغلقت مراكز الاقتراع في تونس امس حيث جرت انتخابات تشريعية حاسمة هي الاولى منذ الاطاحة في 14 يناير 2011 بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

وترتدي هذه الانتخابات اهمية بالغة إذ سينبثق عنها برلمان وحكومة منحهما دستور تونس الجديد الذي تمت المصادقة عليه مطلع 2014، صلاحيات واسعة مقابل صلاحيات محدودة لرئيس الجمهورية.

وبدأت عمليات الاقتراع عند الساعة السابعة (06.00 تغ) قبل ان تنتهي عند الساعة 18.00 (17.00 تغ).

وجرت عمليات التصويت في 11 الف مكتب اقتراع حسبما اعلن في وقت سابق شفيق صرصار رئيس «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات».

وفي الصباح تشكلت طوابير من الناخبين امام مراكز الاقتراع منذ فتحها، بحسب صحافيي فرانس برس.

ويبلغ عدد التونسيين الذين يحق لهم التصويت خمسة ملايين و285 الفا و136 بينهم 359 الفا و530 يقيمون في دول اجنبية، بحسب إحصائيات الهيئة المكلفة تنظيم الانتخابات.

وبالنسبة الى المقيمين في الخارج، جرت عملية التصويت (وفق القانون الانتخابي) خلال «ثلاثة ايام متتالية آخرها يوم الاقتراع داخل الجمهورية»، اي 24 و25 و26 اكتوبر 2014.

وخلافا لانتخابات المجلس الوطني التاسيسي المكلف صياغة الدستور الجديد التي اجريت في 23 اكتوبر 2011 وتمكن الناخبون من التصويت فيها بمجرد بطاقة اثبات الهوية، لا يحق هذه المرة التصويت لغير المسجلين ضمن سجلات الاقتراع.

وينص القانون الانتخابي على حق «كل تونسية وتونسي مسجلين في سجل الناخبين، وبلغوا 18 عاما كاملا في اليوم السابق للاقتراع» الادلاء باصواتهم.

ولم يسمح هذا القانون لـ«العسكريين وقوات الامن الداخلي» بالمشاركة في الانتخابات.

وتتنافس في الانتخابات التشريعية 1327 قائمة (1230 قائمة في الداخل و97 في الخارج) موزعة على 33 دائرة انتخابية (27 في الداخل و6 في الخارج) بحسب هيئة الانتخابات.

وتضم القوائم الانتخابية اسماء نحو 13 الف مرشح «على اساس مبدا +المناصفة+ بين النساء والرجال، وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة» الواحدة، وفق القانون الانتخابي.

وسينبثق عن الانتخابات «مجلس نواب الشعب» الذي سيمارس السلطة التشريعية لمدة خمس سنوات.

ويضم المجلس 217 نائبا بينهم 199 عن 27 دائرة انتخابية في الداخل و18 نائبا عن ست دوائر في الخارج.

وجرت الانتخابات التشريعية وسط إجراءات أمنية مشددة تحسبا من أعمال «ارهابية» قد يشنها إسلاميون متطرفون مرتبطون بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.

ونشرت السلطات ثمانين الفا من عناصر الأمن والجيش لتامين الانتخابات.

والجمعة اعلن وزير الداخلية لطفي بن جدو ان «هناك تهديدات جدية للعملية الانتخابية». وقال في تصريح لتلفزيون «الحوار التونسي» الخاص «هناك تهديدات من كتيبة +عقبة بن نافع+ ومن المجموعات المتعرّشة (المتحصنة) في جبال الكاف وجندوبة (شمال غرب) والقصرين (وسط غرب) ...ونحن اخذنا حذرنا لتلافي هذه التهديدات والتوقي منها».

والجمعة قتلت قوات الامن ستة «ارهابيين» بينهم خمس نساء خلال مداهمة منزل كانوا يتحصنون داخله في منطقة واد الليل قرب العاصمة تونس.

وكانت انتخابات 2011 التي فازت فيها حركة النهضة الاسلامية بنسبة 37% من الاصوات و41% من المقاعد، اول عملية اقتراع حرة في تونس منذ استقلالها عن فرنسا عام 1956.

وبحسب القانون الانتخابي، يتعين على هيئة الانتخابات أن تعلن «النتائج الاولية» للانتخابات التشريعية في فترة اقصاها الأيام الثلاثة التي تلي الاقتراع والانتهاء من الفرز.

وبدأ فرز الاصوات «فور انتهاء عمليات التصويت» ويجري بشكل «علني» وبحضور «المراقبين» الاجانب والمحليين و«ممثلي القوائم (المشاركة) في الانتخابات التشريعية» وفق القانون نفسه.

واستبعدت هيئة الانتخابات اعلان النتائج ليل الاحد الاثنين، إلا ان الاحزاب يمكنها إعلان النتائج انطلاقا من نتائج عمليات الفرز التي سيحضرها مراقبوها.

ويتعين أن تعلن هيئة الانتخابات النتائج النهائية خلال فترة 48 ساعة من اخر حكم صادر عن الجلسة العامة القضائية للمحكمة الادارية بخصوص الطعون المتعلقة بالنتائج الاولية.

وبحسب استطلاعات للرأي أجريت في وقت سابق فإن حزبي «نداء تونس» (وسط) و«حركة النهضة» الاسلامية هما الأوفر حظا للفوز في هذه الانتخابات.

واستبعدت القوى السياسية الكبرى، حصول حزب بمفرده على الاغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة القادمة، لأن النظام الانتخابي المعتمد يسهل وصول الاحزاب الصغيرة.

ومطلع 2014 اضطرت حركة النهضة التي حكمت تونس عامي 2012 و2013 إلى ترك السلطة لحكومة غير حزبية وذلك بموجب خارطة طريق طرحتها المركزية النقابية القوية لاخراج البلاد من ازمة سياسية حادت اندلعت إثر اغتيال اثنين من قادة المعارضة العلمانية في 2013.

وتقود الحكومة غير الحزبية التي يرأسها مهدي جمعة، البلاد حتى اجراء الانتخابات العامة.

وتجرى الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر المقبل.

وصرح مهدي جمعة رئيس الحكومة للصحافيين اثناء قيامه بالتصويت في مكتب اقتراع شمال العاصمة تونس إن «في نجاح هذه العملية (الانتخابية) ضمان للمستقبل وكذلك ضمان لانفتاحنا على الخارج، وبصيص امل نعطيه للشباب في المنطقة الذي اوضاعه في كثير من البلدان صعبة».

وقال راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة لفرانس برس خلال وقوفه في طابور للناخبين امام مركز اقتراع جنوب العاصمة تونس «التونسيون يصنعون اليوم لأنفسهم تاريخا جديدا ويصنعون للعرب تاريخا جديدا مع الديموقراطية، ويبرهنون أن الديمقراطية ممكنة في العالم العربي وان التونسيين الذين فجروا ثورة الربيع العربي متمسكون بالوصول بها الى غايتها في انتاج نظام ديمقراطي حديث».

من ناحيته قال الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس للصحافيين بعد قيامه بالتصويت في مركز اقتراع شمال العاصمة «في انتخابات 2011 صوّتت لتونس، واليوم أصوّت لتونس. تحيا تونس».

من جانبه وصف شفيق صرصار رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سير الاقتراع وإقبال الناخبين الأولي بالمشجع، مشيرا إلى عدم تقديم أي شكاوى حتى الآن.

وعقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس أول مؤتمراتها الصحفية امس الأحد في تمام العاشرة صباحا بالتوقيت المحلي وتناولت فيه التقارير الواردة إليها من ممثليها في مراكز الاقتراع عن سير عملية افتتاح هذه المراكز، ومستوى إقبال الناخبين الأولي على التصويت في انتخابات تشريعية ستفضي إلى أول برلمان وحكومة دائمين بعد قيام الثورة في هذا البلد.

وقال رئيس هيئة الانتخابات إن انطلاق التصويت «جرى في وقته كما يجب في كل مراكز الاقتراع عدا خمسة مراكز في ولاية القصرين رأت السلطات الأمنية تأخير الافتتاح فيها لأسباب امنية». وبشأن مستوى الإقبال أشار إلى حضور نحو مائة مقترع وقت افتتاح بعض مراكز التصويت.

وأوضح أن المراقبين وممثلي الأحزاب حضروا في كل مكاتب التصويت، حيث كان وجود ممثلي الأحزاب بمعدل اثنين على الأقل، مشيرا إلى أنهم لم يقدموا حتى الآن أي شكاوى.

من جانبه قال عضو الهيئة أنور بن حسن إن الهيئة لديها «مائة ألف مراقب وممثل قائمة؛ أكثر من سبعين ألفا منهم ممثلون للأحزاب».

وردت الهيئة على شكاوى الناخبين الذين لم يجدوا أسماءهم في سجل الناخبين بأن هناك من لم يسجل أصلا، أو قاموا بتغيير أماكن اقتراعهم داخل أو خارج البلد.

■ صرصار : نسب المشاركة في العملية مشجعة ولا شكاوى حتى الآن

تراجعوا عن تصويت للاختيار بين التسوية أو المواجهة

هونغ كونغ : الخلافات تعصف بالمتظاهرين المعارضين للحكومة ... وتخمد جذوة احتجاجاتهم

لوحة إعلانية ضخمة وسط هونغ كونغ تدعو الجميع للهدوء

هونغ كونغ - «وكالات»: حملت التباينات المتظاهرين الذين ينادون بالديموقراطية في هونغ كونغ والموجودين في الشارع منذ شهر، على التراجع عن تصويت كان يفترض ان يجرى الاحد والاثنين للاختيار بين طريق المواجهة او طريق التسوية.

وكان التصويت عبر الهاتف المحمول سيجرى مساء الامس واليوم في المواقع الثلاثة التي يحتلها المتظاهرون في احياء كوزواي باي ومونغوك وادميرالتي التجارية القريبة من مقر الحكومة.

لكن منظمة اوكيباي سنترال اعلنت في بيان في نهاية المطاف تأجيل هذا التصويت بسبب «الاراء المختلفة جدا حول اجراءات تنظيمه».

وتواجه هذه المستعمرة البريطانية السابقة التي انتقلت الى السيادة الصينية وتتمتع بحكم ذاتي واسع، اسوأ ازمة سياسية منذ عودتها الى بكين في 1997.

ويقفل عشرات الاف المتظاهرين، تحت راية حركة اوكيباي سنترال منذ 28 سبتمبر شوارع مهمة في المدينة ويعرقلون وسائل النقل والنشاط الاقتصادي.

وهم يطالبون باقرار الاقتراع العام المباشر والتام في الانتخابات المقبلة لرئيس السلطة التنفيذية المحلية في 2017.

وفي 31 اغسطس، وافقت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية الشعبية (البرلمان) في الصين على مبدأ «صوت واحد، تصويت واحد» لكنها كلفت لجنة من كبار الناخبين الذين يؤيد القسم الاكبر منهم الحزب الشيوعي الصيني، مهمة اختيار المرشحين، كما هي الحال في الوقت الراهن.

وفي هونغ كونغ، تراجعت الحشود بسبب الصدامات بين المتظاهرين من جهة، والشرطة والمتظاهرين المضادين من جهة اخرى، ويواجه قادة الاحتجاج صعوبة في اقناعهم بالعودة الى التظاهر.

وقد اقترحت الحكومة ان ترفع الى بكين مشروعا «لاضفاء الديموقراطية» على لجنة اختيار المرشحين، يمكن ان يستميل مؤيدي التسوية.

لذلك قررت اوكيباي سنترال ان تجري تصويتا، مشيرة الى انه لا يمكن ان يؤدي الى انسحاب المتظاهرين وانه يشكل في المقابل «وسيلة ضغط».

وكانت ستطرح سؤالين: هل يتعين الاستمرار في مطالبة الجمعية الوطنية الشعبية بالعودة عن قرارها فرض رقابة على الترشيحات؟ هل يتعين المطالبة بمبدأ الترشيحات الحرة ابتداء من 2017 كشرط مسبق لاي نقاش مع الحكومة المحلية؟

وتعد الاضرابات والتظاهرات مسالة نادرة في هونغ كونغ، ويبدو ان الحركة المطالبة بالديموقراطية التي يشكل الطلبة قوتها الناشطة، وقعت جزئيا ضحية خبرتها الضئيلة، وغالبا ما بدت استراتيجية المتظاهرين لمواجهة الحكومة المحلية، متقلبة. ويقول منتقدو الحكومة انها تأتمر باوامر بكين.

وقد شارك الاف الاشخاص السبت في تظاهرة مضادة طالبت بوقف احتلال المواقع. ويؤكد منظموها انهم جمهعزوا 320 الف توقيع مواطن في هونغ كونغ يطالبون بانسحاب المتظاهرين.

وتعرض اربعة صحافيين لسوء المعاملة خلال هذه التظاهرة. ودانت السلطات ذلك التصرف واعتبرته «عملا متوحشا» واعلنت فتح تحقيق.

وكانت سلطات هونغ كونغ اجرت مفاوضات مع المحتجين المطالبين بالديموقراطية الثلاثاء. لكن قادة الحركة الطلابية المطالبة بالديموقراطية في هونغ كونغ المحوا الاربعاء الى انهم قد لا يواصلون الحوار مع الحكومة المتهمة بعدم القيام باي مبادرة مهمة لوضع حد لثلاثة اسابيع من التظاهرات.

وكما كان متوقعا، لم تسفر المحادثات الاولى بين ممثلي الطلاب وممثلي الحكومة بقيادة نائبة رئيس السلطة التنفيذية كاري لام، عن اي نتيجة ملموسة.

ويشعر المتظاهرون وغالبيتهم من الشباب بالقلق حول مستقبلهم السياسي والاقتصادي ايضا مع تزايد الفوارق الاجتماعية. ومرد هذا الشعور الى تدفق عدد كبير من الناس من الصين القارية ما ادى الى ارتفاع كلفة الحياة ووجود نوع من التواطؤ بين الحكومة والنخبة المالية بحسب الطلاب.

ويعيش قرابة 20 بالمئة اي 1.31 مليون نسمة من سكان هونغ كونغ البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة تحت عتبة الفقر بحسب ارقام رسمية.

وادى تسارع وتيرة الحملة المطالبة بانتخابات عامة بشكل مفاجئ 28 ايلول/سبتمبر الى اضطراب الحركة فعلا في المستعمرة البريطانية السابقة.

كما يطالب المحتجون باستقالة رئيس حكومتهم وبتنظيم انتخابات وفقا لنظام الاقتراع العام المباشر لا يكون فيها لبكين اي كلمة.

ووافقت الصين على مبدا الاقتراع المباشر في الانتخابات المقبلة لتعيين الحكومة المحلية في 2017 لكنها تنوي الاحتفاظ بالحق في تعيين المرشحين لتلك الانتخابات.

استعدادا لاستكمال انسحابه الكامل بعد 13 عاماً من القتال

أفغانستان : «الناتو» ينقل مهام ولاية هملند الأمنية للجيش الوطني

كابول - «وكالات»: قامت قوات حلف شمال الاطلسي البريطانية والاميركية، بنقل مسؤولية الامن رسميا الى الجيش الافغاني في المنطقة العسكرية جنوب غرب افغانستان التي تبقى احدى مناطق نفوذ متمردي حركة طالبان بعد 13 سنة من النزاع.

والقاعدة الضخمة التي بنيت في الصحراء قرب العاصمة الاقليمية لشكركاه هي المنشأة الاكبر للقوة الدولية للمساعدة على ارساء الامن في افغانستان التابعة للحلف الاطلسي (ايساف).

وفي العام 2010-2011 عندما كان عديد قوات الحلف الاطلسي في افغانستان في ذروته كانت القاعدة تؤوي 40 الف اجنبي من ضمنهم العاملين من الباطن.

وسيغادر المئات من عناصر مشاة البحرية الاميركية (المارينز) والجنود البريطانيين ولاية هلمند قريبا في موعد لم يكشف عنه لاسباب امنية، قبل العودة الى ديارهم على التوالي.

واثناء احتفال رمزي اقيم الاحد، تولى الافغان المتواجدون جزئيا في القاعدة في جناح يطلق عليه شورابك، مسؤولية كافة المنشآت. وهكذا بات العلم الافغاني الوحيد الذي يرفرف فوق القاعدة بعد انزال العلم الاميركي وراية الحلف الاطلسي.

لكن انتقال المسؤولية الامنية ليس سوى للرحلة الاخيرة من عملية تجري منذ اشهر عدة. فمنذ فبراير، بدأ كامب ليذرنيك من الجانب الاميركي وكامب باستيون من الجانب البريطاني باخلاء الرجال والتجهيزات العسكرية.

وستبقى عدة منشآت مثل نظام الاقنية والابنية والطرق او حتى التجهيزات المكتبية في مكانها.

ويقدر الاميركيون وحدهم قيمة التجهيزات التي ستمنح للافغان بـ230 مليون دولار.

وبحسب الجنرال في المارينز دانيال دي. وو قائد المنطقة الجنوبية الغربية، فان الجيش الافغاني يتمتع بالقدرات المناسبة لاستلام الشعلة.

واوضح وو «انا متفائل بالاستناد الى اسس عقلانية حيال ان الجيش الافغاني سيتمتع بالاكتفاء الذاتي. اعرف من خلال خبرتي انهم يتمتعون بالقدرات اذا استخدموا فيها الموارد الضرورية».

واعلن هذا الضابط الذي كان من اوائل عناصر المارينز الذين وطأت اقدامهم المنطقة في خريف 2001 عندما طرد التحالف الدولي بقيادة الاميركيين حركة طالبان من السلطة التي كانت تتولاها في افغانستان منذ 1996 «نحن فخورون بما فعلناه هنا».

والجنرال سيد ملوك الذي يتولى قيادة القوات الافغانية في المنطقة وسيقيم مقره العام في القاعدة، اوضح ان المعسكر التاسع سيصبح مركزا للتدريب العسكري وسيؤوي 1800 جندي في الجيش الوطني الافغاني.

وقال يوم الاحد «انا واثق من انه سيكون بامكاننا المحافظة على الامن». وردا على سؤال حول مغادرة قوات حلف شمال الاطلسي، قال «انا سعيد وحزين في الوقت نفسه. سعيد لانهم سيعودون الى ديارهم، وحزين لانهم اصدقائي».

وبعد كامب ليذرنيك وكامب باستيون، ستكون قندهار وباغرام وهراة ومزار الشريف اهم قواعد الحلف الاطلسي التي سيتم نقل مسؤوليتها الى القوات الافغانية.

جانب من مراسم حفل نقل المهام الامنية